

جنيف في 24 مايو 2024

قرار اللجنة التنفيذية

مدافعون عن السلام والعدالة

في الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ودعمتها عدّة دول أخرى في يناير 2024 أمام محكمة العدل الدولية، اعتبرت الأخيرة أنه "من المحتمل" أن تكون إسرائيل قد ارتكبت أفعالاً ترقى للإبادة الجماعية. كذلك، تسعى المحكمة الجنائية الدولية الآن إلى إصدار مذكرات توقيف بحقّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم متواصلة ضدّ الإنسانية، وبحقّ قادة حركة "حماس" على خلفية هجمات السابع من أكتوبر على إسرائيل. تلك الارتكابات كلّها تستحقّ الإدانة.

تُدين اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصناعات بدون تحقّظ الحرب الإسرائيلية اللامتناهية ضدّ الشعب الفلسطيني، والإبادة الجماعية المستمرّة في غزّة، والاحتلال غير المشروع والتطهير العرقي في الضفّة الغربية، كما نعبّر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني.

قتلت إسرائيل ما يزيد عن 35,000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 14,000 طفل، فضلاً عن إصابة أكثر من 77 ألفاً ونزوح أكثر من 2.3 مليون شخص – أي أكثر من أربعة أضعاف سكان غزّة. وقد تعمّدت القوّات الإسرائيلية تدمير المستشفيات والمدارس والجامعات وفرق الإسعاف وقوافل المساعدات الطّبية والغذائية ومرافق المياه والطرق، ما قضى على الحياة في غزّة. كذلك، تعرّض الصحفيون وأفراد أسرهم للقتل والتهديد والرقابة والتوقيف والاعتداءات في غزّة والضفّة الغربية لمنعهم من نشر معلومات عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

واصلت إسرائيل هجومها على غزّة، وزادت من أعمال العنف والتطهير العرقي ضدّ الفلسطينيين في الضفّة الغربية. في هذا السياق، يشكّل الهجوم الإسرائيلي الأخير على رفح، التي يُفترض أنها "منطقة آمنة" لجأ إليها 1.4 مليون فلسطيني تقريباً، تجاهلاً مشيناً وصارخاً لتوجيهات الأمم المتّحدة ومحكمة العدل الدولية وللقانون الدولي.

نحن كمنظمات عمّالية ننادي بحقّ جميع الشعوب والدول في تقرير مصيرها. إنّ حركتنا هي الأكبر في المجتمع المدني على مستوى العالم، ولا يمكننا السكوت عن هذه الجريمة ضدّ الإنسانية والسماح باستمرارها، كون ذلك سيشكل علامة سوداء في تاريخ حركتنا.

إننا نحیی جميع الناس، بما في ذلك الشباب، الذين يدافعون عن السلام والعدالة.

وعليه، فإنّ اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصناعات:

1) تطالب بوقف فوري لإطلاق النار، كما تدعو جميع الحكومات إلى التوقّف فورًا عن دعم جهود الحرب الإسرائيلية؛

2) تدعو جميع النقابات المنتسبة إلى دعم مطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لفلسطين، وإلى المشاركة في جهود المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضدّ إسرائيل التي يطالب بها الشعب الفلسطيني؛

3) تدعو إلى مواصلة المفاوضات الدبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الكارثة الإنسانية، التي يعود تاريخها إلى أكثر من 75 سنة، للتوصّل إلى حلّ عادل ودائم في المنطقة، ضمن إطار حلّ الدولتين، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السلمية وبما يتوافق مع قرارات الأمم المتّحدة.

انطلاقًا من روحية خاتمة قرار اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصناعات التي انعقدت في 28-29 نوفمبر 2023، نعيد التأكيد على أنّنا، كنقابات عمّالية، نؤيّد السلام والعدالة والحرية والحقوق المتساوية والديمقراطية والكرامة الإنسانية والمساواة في السيادة بين جميع الشعوب والدول. وتدعو اللجنة التنفيذية للاتّحاد الدولي للصناعات جميع النقابات المنتسبة إلى اتّخاذ مواقف داعمة لوقف الحرب ولضمان حقوق كافة الشعوب وأمنها.

في الوقت نفسه، علينا الدفاع عن حرّية التجمّع لضمان حقّ الناس في التظاهر بشكل سلمي. وعلينا الوقوف في وجه الاستقطاب الذي يتفاقم بفعل التضليل أو الجهل، ومواجهة التعصّب الديني، وخصوصًا نزعات معاداة السامية، والتعصّب ضدّ المسلمين، وكلّ أشكال خطاب الكراهية التي قد تؤدّي إلى اشتعال نزاعات أشدّ بعد. لذا، فتضامننا يحظى بأهميّة بالغة في هذه المرحلة.

إنّه لمن واجبنا الوقوف مع الحق ومع الإنسانية والعدالة والسلام.
